

Distr.: General  
5 August 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

## تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه تقرير الأمين العام

مو جز

يتخذ العنف المسلح - الاستخدام المتعمد للأسلحة، بالتهديد أو بالفعل، بهدف القتل أو إلحاق الإصابات - أشكالاً عديدة تتراوح بين العنف السياسي والإجرامي والعنف المتبادل بين الأشخاص، ويظهر في مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة. والعنف المسلح لا يدمر حياة الناس فحسب، بل يلحق الضرر أيضاً بالهياكل الأساسية والممتلكات، ويحد من تقديم الخدمات العامة، ويقوض الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي ويسهم في النفقات غير المنتجة على خدمات الأمن. ويقوض العنف المسلح التنمية ويشكل عائقاً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبحث هذا التقرير في مختلف جوانب العلاقة بين العنف المسلح والتنمية. فعبر الظروف المتنوعة، كثيراً ما تشابه عوامل المخاطرة المتعلقة بالعنف المسلح وآثاره. ويشكل الشباب أغلبية مرتكبي العنف المسلح، وكذلك ضحاياه. وفي بعض الحالات - ومن ضمنها في بعض النزاعات المسلحة - تعاني النساء والبنات والصبيان أشكالاً حادة من العنف

\* A/64/150.



الجنسي ومن العوامل التي يكون لها دور هام في تحديد أساليب بداية العنف المسلح ومدته وحدته ضعف النظم، وحالات التفاوت الاقتصادي والأقوي العام، وإقصاء الأقليات، وعدم المساواة في العلاقات بين الجنسين، ومحدودية فرص التعليم، ودوام البطالة، والجريمة المنظمة والأسواق غير المشروعة، وتوافر الأسلحة النارية والكحول والمخدرات.

ولقد هبّت منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والحكومات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني لمنع العنف المسلح والحد منه عن طريق التدخلات المستندة إلى الأدلة، ولكن يتعين زيادة الاستجابات. ويجب توخي الدقة في تصميم الجهود الرامية إلى منع العنف المسلح والحد منه، وتحديد العوامل التي تستهدفها، ورصدها تشمل خيارات البرمجة ما يتراوح بين التدخلات المتصلة بمنع النزاعات وبناء السلام هي التدخلات التي تستهدف عوامل الطلب واحتمالات الخطر على صعد الفرد والعلاقات والمجتمع.

ويشدد التقرير بصفة خاصة على التصدي لمخاطر العنف المسلح ونقص التنمية وآثارهما. ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات القائمة المرتبطة بالعنف المسلح والتنمية؛ وزيادة فعالية السياسات المتعلقة بمنع العنف والحد منه عن طريق الاستثمار في جمع الأدلة وتحليلها واستخدامها؛ وتعزيز قدرات تشخيص الاستراتيجيات الواضحة المعالم، وتنفيذ البرامج؛ ووضع غايات إنجازات مستهدفة ومؤشرات يمكن قياسها بشأن منع العنف المسلح والحد منه؛ وبناء الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية، والسلطات الوطنية، والمجتمع المدني لكفالة ترابط السياسات العامة والبرمجة؛ وزيادة الموارد المخصصة لمنع العنف المسلح والحد منه؛ وتعزيز اتخاذ المزيد من الإجراءات على الصعيد الدولي.

## المحتويات

## الصفحة

٤	أولا - مقدمة .....
٥	ثانيا - فهم العنف المسلح والتنمية .....
١٣	ثالثا - إجراءات التصدي داخل الأمم المتحدة وخارجها .....
١٨	رابعا - تحسين السياسات والبرامج وعمليات التنسيق .....
٢٣	خامسا - ملاحظات وتوصيات .....

## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٢٣/٦٣ إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن العلاقة المتبادلة بين العنف المسلح والتنمية، وأن يقدم، بالتشاور الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، ومع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح<sup>(١)</sup>، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وهذا التقرير مقدم استجابة لهذا الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ٣٣ دولة أعضاء، إلى جانب منظمين من منظمات المجتمع المدني، آراءها بشأن العلاقة بين العنف المسلح والتنمية استجابة للطلب الوارد في القرار<sup>(٢)</sup>.

٢ - للعنف المسلح أثر سلبي على التنمية البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وحينما يرتبط بالتزاع، يؤدي إلى التشرد القسري، ويدمر الهياكل الأساسية ورأس المال البشري والاجتماعي، ويخلف آثاراً بالغة تحدث أثراً طويلاً الأجل في جهود إعادة التعمير والمصالحة. وحين يرتبط العنف المسلح بالنشاط الإجرامي الواسع النطاق، يمكن أن يقوض مؤسسات الدولة، وينشر الخوف وانعدام الأمن، ويسهم في خلق مناخ يتفشى فيه الإفلات من العقاب. وهو يسهم ويجد ما يعززه في الجريمة العابرة للحدود الوطنية من قبيل الاتجار غير المشروع بالأشخاص، والمخدرات، والأسلحة، والسلع غير المشروعة الأخرى. وحين يرتبط بالعنف المتبادل بين الأشخاص والعنف الجنساني، يمكن أن يدمر نسيج الأسر والمجتمعات ويخلف لدى الناجين والضحايا آثاراً نفسية وبدنية عميقة. وفي جميع الحالات، يحدث العنف المسلح آثاراً سلبية تتجاوز ألم الضحايا والناجين المباشرين ومعاناهم.

٣ - ويقوض العنف المسلح أيضاً السلام والأمن. وفي البلدان المتضررة بشدة، قد يهدد الاستقرار السياسي، ويقوض سيادة القانون، ويعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضاً" (A/60/1). ومسألة العنف المسلح تم جميع الدول الأعضاء، نظراً إلى أن الدولة تضطلع المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن لمواطنيها وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها. والعنف المسلح، سواء كان طابعه سياسياً، أو إجرامياً، أو متبادلاً بين الأشخاص، يشكل تحدياً للدولة ويقوض الروابط بين الدول ومواطنيها.

(١) أنشئت ثلاثة مراكز إقليمية للسلام ونزع السلاح في مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة وكلفت بمساعدة الدول الأعضاء كل في منطقته في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالسلام ونزع السلاح، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

(٢) يمكن الاطلاع على الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء في الموقع التالي على "الإنترنت":

<http://www.un.org/disarmament/convarms/SALW/Docs/AV-MemberStatesViews>

٤ - وقد أقر عدد من الدول الأعضاء وكذلك طائفة كبيرة من المؤسسات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة بالأثر السلبي الذي يحدثه العنف المسلح على التنمية. ومن الواضح من تقارير الدول الأعضاء ومن المعلومات التي جمعت من أجل هذا التقرير، أن الكثير من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، يشارك على نحو فعال في الجهود الرامية إلى منع العنف المسلح والحد منه. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها هذه الجهات من أصحاب المصلحة لوضع نهج متكاملة إزاء السياسات والبرامج الرامية إلى منع العنف أو الحد منه بغرض تعزيز فرص التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وستستلزم الاستجابات العملية التعاون بين مختلف الوكالات والمنظمات وبشكل يشملها جميعاً، وتنفيذ سياسات وبرامج مبتكرة تربط بين المنظمات الدولية والإقليمية، والحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع الدولي. ومن المتوقع أن يزيد هذا التقرير من تعزيز وتشجيع هذه الجهود.

## ثانياً - فهم العنف المسلح والتنمية

٥ - اعتمدت وكالات الأمم المتحدة الست التي تشارك في التعاون بشأن برنامج منع العنف المسلح<sup>(٣)</sup> التعريف التالي للعنف المسلح: الاستخدام المتعمد للقوة المادية، سواء بالتهديد أو بالفعل، بالأسلحة، ضد الذات أو ضد شخص آخر، أو مجموعة أو مجتمع أو دولة من الغير، والذي ينتج عنه خسارة أو إصابة أو وفاة و/أو أذى نفسي اجتماعي لفرد أو أفراد، والذي يمكن أن يقوض الأمن وإنجازات التنمية وفرصها لمجتمع أو بلد أو منطقة<sup>(٤)</sup>. ويستند هذا التعريف إلى تعريف العنف الذي أيدته بالإجماع جمعية الصحة العالمية<sup>(٥)</sup>.

(٣) برنامج منع العنف المسلح هو برنامج مشترك تابع للأمم المتحدة ويسهم في وضع نهج أكثر ترابطاً يسترشد بالأدلة إزاء العنف المسلح ومنعه. وقد بُدئ البرنامج عام ٢٠٠٦ بوصفه مشروعاً تعاونياً بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومنظمة الصحة العالمية، ومرحلته الثانية هي مبادرة مشتركة بين البرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية.

(٤) للاطلاع على تعاريف مماثلة، انظر تقرير منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، *Armed Violence Reduction: Enabling Development* (Paris: OECD, 2009), p. 28، الذي يعرف العنف المسلح على أنه "استخدام الأسلحة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الإصابة أو الوفاة أو الضرر النفسي الاجتماعي، الذي يقوض التنمية"، أو إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، *Armed Violence Prevention and Reduction: A Challenge for Achieving the Millennium Development Goals*، ورقة معلومات أساسية (جنيف: أمانة إعلان جنيف، ٢٠٠٨)، ص. ١٠، الذي يعرفه على أنه "الاستخدام المتعمد للقوة غير المشروعة (بالفعل أو بالتهديد) بالأسلحة أو المواد المتفجرة ضد شخص أو جماعة أو مجتمع محلي أو دولة، الذي يقوض الأمن الذي يركز على الأفراد و/أو التنمية المستدامة".

(٥) انظر WHA 56.24.

٦ - وتحتكر الدولة الاستعمال الشرعي للقوة والعنف المسلح بغرض حماية سكانها ومؤسساتها وصونها، بما يتسق مع الالتزامات القانونية الدولية والمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان. والدولة مسؤولة أيضاً عن تحديد الظروف التي يمكن للأفراد فيها استعمال القوة والعنف المسلح بصفة مشروعة، وعن كفالة الاحترام والمراعاة الكاملين للمعايير القانونية الدولية والمحلية بشأن استعمال القوة والعنف المسلح<sup>(٦)</sup>.

٧ - إن الطبيعة المتغيرة للعنف المسلح خلال العقود الثلاثة الماضية، بما في ذلك الحالات العديدة التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بأنشطة في إطار عمليات السلام أو إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع، أو المساعدة الإنمائية، قد أدت إلى طمس الخط الفاصل بين النزاع المسلح والجريمة، وبين العنف بدوافع سياسية والعنف بدوافع اقتصادية. فالحروب بدوافع اقتصادية، ونمو الشبكات الإقليمية التي تشارك فيها عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والجماعات المسلحة من غير الدول، واستمرار ارتفاع مستويات العنف المتبادل بين الأشخاص، في بعض حالات، بعد انتهاء النزاع وفي بعض الأماكن التي لم تشهد نزاعاً مسلحاً، على حد سواء، كثيراً ما تجعل من الصعب تحديد فروق واضحة بين مختلف أشكال العنف من الناحيتين العملية والتحليلية.

٨ - وفي عدد من المناطق، كان التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة عاملاً حاسماً في تشكيل بداية العنف المسلح وشدته ومدته، وعواقبه الوخيمة. ونظراً لتوافر الأسلحة النارية على نطاق واسع وسهولة استخدامها، فهي أبرز الأدوات في النزاعات المسلحة وفي العنف الإجرامي والعنف المتبادل بين الأشخاص في غير بيئات النزاع المسلح. ويمكن أن يعزى ما يصل إلى ٦٠ في المائة من الوفيات العنيفة في جميع أنحاء العالم إلى الأسلحة النارية، في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع<sup>(٧)</sup>. وقد ذكرت هذه العلاقة بين الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح والتنمية بعبارات صريحة في قرارات الجمعية العامة (القرار ٦٨/٦٠ على سبيل المثال)، وفي التقرير الأخير عن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٨ الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2008/258).

٩ - وإلى جانب المتخصصين في مجال العنف والنزاعات، شرع الاقتصاديون، وخبراء الصحة العامة، وعلماء الجريمة، والجغرافيون الحضريون وغيرهم بالتدقيق في ديناميات العنف

(٦) وتتجلى هذه المبادئ، على سبيل المثال، في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين).

(٧) العبء العالمي من العنف المسلح (جنيف: أمانة إعلان جنيف، ٢٠٠٨)، ص. ٧٥.

المسلح والعلاقات بين العنف المسلح والتنمية. وقد تبين لهم أن العنف المسلح كثيراً ما يتركز جغرافياً ولدى فئات معينة في المجتمع. وفيما قد يعمل بعض المناطق في بلد ما ومدينة ما بصورة طبيعية، يمكن أن تعاني مناطق أخرى من مستويات مرتفعة مزمنة من العنف المسلح. وكثيراً ما تكون المناطق الطرفية والهامشية والمهملة من قبيل المناطق الحدودية والأحياء الفقيرة في المدن ضعيفة أمام نمو هياكل غير نظامية واستغلالية للسلطة تقوم على القوة والعنف.

١٠ - ويمكن لأشكال العنف المختلفة أن تكون متصلة ببعضها من الناحية السببية ويمكن أن تعزز بعضها بعض في تصاعد لولي خبيث. وتبرز المعدلات المرتفعة للعنف الجنساني<sup>(٨)</sup> لا سيما العنف الجنسي، المبلغ عنه في بعض مناطق النزاع الحقيقة المتمثلة في أن العنف المرتبط بالنزاع المسلح كثيراً ما لا يقتصر على المقاتلين بل ينتشر على شكل أعمال عنف مرتكبة ضد المدنيين<sup>(٩)</sup>. وتبرز المعدلات المرتفعة للعنف الإجرامي في عدد من حالات ما بعد انتهاء النزاع أيضاً كيف يمكن لتركبة النزاع أن تشكل عقبة مستمرة أمام إعادة التعمير والسلام والأمن. وعلى الرغم من أن مختلف أشكال العنف تستدعي التصدي لها بوضع سياسات وبرامج تستهدف عوامل محددة في مجالي الخطر والحماية، من المهم تجنب معالجة أي شكل من أشكال العنف بمعزل عن الآخر. فالنهج المجزأة قد تعيق وضع استراتيجيات شاملة لمنع العنف المسلح والحد منه، وعرقلة وضع سياسات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية أكثر ترابطاً.

١١ - ويشمل مفهوم العنف المسلح الطيف المكون من العنف في حالات النزاع، وبعد انتهاء النزاع، والعنف المتصل بالجريمة، والعنف المتبادل بين الأشخاص، بما في ذلك العنف الجنساني. وله نطاق أوسع من نطاق منع النزاع، ويشمل استراتيجيات ونهج بشأن بناء السلام، والتنمية، والصحة العامة والعدالة الجنائية. ويشارك فيه أصحاب مصلحة أوساط نزاع السلاح، والتنمية، والأمن الحضري، والصحة العامة، ومنع النزاعات، والعدالة الجنائية وسيادة القانون، والمسائل الجنسانية والأطفال، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان. وتقر الجمعية العامة بهذه الروابط في قرارها ٦٣/٢٣.

(٨) للاطلاع على تعريف، انظر المادتين ١ و ٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٤٨/١٠٤).

(٩) انظر قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن "المرأة والسلام والأمن". وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت الأمم المتحدة أيضاً مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ووحدة جهود ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال.

## العنف المسلح والتنمية

١٢ - يتزايد تحسن إدراك الصلات المعقدة بين العنف المسلح ونقص التنمية - حيث يكون العنف المسلح سببا لنقص التنمية ونتيجة له في الوقت ذاته. وسواء في المجتمعات التي نُكبت بالتزاع المسلح أو بالعنف الإجرامي أو العنف فيما بين الأفراد، فإن انتشار العنف المسلح يمكن أن يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا غنى عن الوضوح العملي للكيفية التي يقوض بها العنف المسلح فرص التنمية وتوقيت ذلك، وللإستراتيجيات الفعالة لمنع العنف المسلح والحد منه، وذلك بالنسبة لمساعدة المجتمعات المتضررة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها.

١٣ - وقد انخفضت مستويات العنف المسلح الإجرامي وغير المتعلق بالتزاع في العديد من المناطق النامية على مدى العقود الماضية، مما يوحي بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من شأنها أن تعزز تدريجيا مؤسسات الدولة وتؤدي إلى زيادة الأمان والسلامة العامين. ولكن العنف المسلح زاد خلال السنوات العشرين الماضية في بعض المناطق والدول التي كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتقدم فيها، مما يبرز الحقيقة المتمثلة في أن العنف المسلح له دينامياته الخاصة، ويجب أن يعامل باعتباره مسألة مستقلة بذاتها من مسائل السياسات العامة.

١٤ - واليوم، تجد كثير من الدول نفسها واقعة في "فخ نزاعي" حيث يعرقل استمرار العنف المسلح وانعدام الأمن فرص التنمية<sup>(١٠)</sup>. ويتأثر كثير من أفقر بلدان العالم بالتزاعات المسلحة أو هي خارجة منها، ومعظمها في أفريقيا<sup>(١١)</sup>. وبالمثل، فإن العديد من الدول التي ليست في حالات نزاع متورطة في "فخ عنفي" مناظر، تفرض فيه المستويات العالية من العنف الإجرامي المنظم والعنف فيما بين الأفراد، وانعدام الأمن الناجم عن ذلك، تكاليف كبيرة على مؤسسات الدولة الهشة، وتثبط الاستثمار وتؤدي إلى الإنفاق غير الإنتاجي على الأمن والنظام العام من جانب الأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية والحكومة<sup>(١٢)</sup>. وتتركز مستويات عالية من العنف المفضي إلى القتل، ومن الإجرام في عدد من البلدان المنخفضة

(١٠) Paul Collier et al., Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy (تقارير أبحاث السياسات الصادرة عن البنك الدولي) (واشنطن: البنك الدولي ومطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٣).

(١١) تأثرت ١٣ دولة على الأقل من الـ ٢٠ دولة التي توجد في أدنى مراتب دليل التنمية البشرية بتزاع أو هي خارجة من نزاع. انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008).

(١٢) انظر "الجريمة والعنف والتنمية: الاتجاهات والتكاليف وخيارات السياسات العامة في منطقة البحر الكاريبي، التقرير رقم ٣٧٨٢٠، تقرير مشترك صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في البنك الدولي" (واشنطن: البنك الدولي ٢٠٠٧).



الدخل والمتوسطة الدخل، ولا سيما في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

### تكاليف العنف المسلح وعواقبه

١٥ - العواقب الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية للعنف المسلح بعيدة المدى. ويموت أكثر من ٥٤٠.٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال كل عام من جراء العنف، والغالبية العظمى منهم في بلدان لا تعاني من الحرب، ولكنها تعاني من مستويات مرتفعة من العنف فيما بين الأفراد، مما يشمل بعضه عصابات منظمة أو جماعات مسلحة<sup>(١٣)</sup>. ويموت كثيرون آخرون من الآثار غير المباشرة، مثل الوفيات المبكرة التي تنجم عن التشرذم وفقدان فرص الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الضروريات.

١٦ - وكثير ممن يُقتلون أو يُصابون - ومعظمهم من الشبان - هم في أوج حياتهم المنتجة. وهكذا فإن العنف المسلح يوقع خسائر اجتماعية - اقتصادية كبيرة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ولدى القطاعات الفقيرة والضعيفة من المجتمع.

١٧ - وإضافة إلى الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف المسلح، فإنه يسبب صدمة للأفراد والمجتمعات المحلية. وهذه النتائج، وإن لم تكن ظاهرة للعيان، لها تأثير حقيقي وسلي على الاحتمالات والإجراءات المتعلقة بالمصالحة وإعادة الإعمار، في المجتمعات المحلية وفيما بينها<sup>(١٤)</sup>.

١٨ - والعنف المسلح له أيضا تأثير سلبي على الاقتصاد. وتشهد البلدان المتأثرة بالحرب في المتوسط انخفاضا في معدل النمو السنوي لاقتصاداتها يبلغ حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تستمر معدلات النمو منخفضة بعد توقف القتال. وعلاوة على ذلك، فإن التكلفة العالمية التي تكبدها المجتمعات في جميع أنحاء العالم من جراء العنف غير المتعلق بالنزاع، إذا قيمت كخسائر في الإنتاجية بسبب الوفاة المبكرة، يمكن أن تصل إلى ١٦٠ بليون دولار سنويا<sup>(١٥)</sup>.

(١٣) "العبء العالمي من العنف المسلح"، ص ٢.

(١٤) لجنة الصليب الأحمر الدولية و "إيسوس"، Views from the Field Our World, Your Move (جنيف: لجنة الصليب الأحمر الدولية/إيسوس، ٢٠٠٩).

(١٥) "العبء العالمي من العنف المسلح"، ص ٨٩.

١٩ - والعنف المسلح له أيضا آثار اقتصادية سلبية أوسع نطاقا في جميع أنحاء المجتمع. فهو يدمر الحياة والممتلكات، ويقوض احتمالات الاستثمار المحلي والأجنبي، ويسهم في فقدان المهارات الحيوية للمجتمعات حينما يهاجر رأس المال البشري بعيدا عنها. وهو يؤدي إلى نفقات مفرطة وغير إنتاجية على أعمال الشرطة والخدمات الأمنية. ولا يمكن أن تكون ثمة مبالغة في الحديث عن أثر المستويات العالية من العنف المسلح في الاقتصادات الوطنية، إذ يمكن أن تبلغ عدة نقاط نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كل عام<sup>(١٦)</sup>.

٢٠ - ويشكل العنف المسلح شاغلا أمنيا محليا ودوليا على حد سواء، وله أبعاد إقليمية وأبعاد عابرة للحدود الوطنية. ويمكن أن ينتشر عبر الحدود الإقليمية، ويؤدي إلى تشريد أعداد كبيرة من الناس، مثلما يشاهد خلال الاشتباكات بين جماعات متنافسة من الرعاة، أو بين الجماعات الإجرامية التي تهرب الأسلحة من بلد إلى آخر. ويمكن أيضا أن تؤثر عصابات الجريمة المنظمة، وجماعات الشتات، والشبكات الإرهابية تأثيرا مباشرا على الديناميات المحلية للعنف المسلح.

٢١ - ويكتسي العنف المسلح طابعا جنسانيا إلى حد كبير، بالنسبة لأسبابه وعواقبه على حد سواء. ففي جميع المجتمعات المتضررة، يكون أغلب مرتكبي الهجمات المسلحة هم من الشباب الذكور، كما أنهم كذلك هم الضحايا المباشرون لها. وهو متأصل بعمق في المعايير الاجتماعية - الثقافية المتسمة بعدم المساواة، وفي العلاقات الهيكلية للتفاوت بين المرأة والرجل. ويجب أن يحدد الاعتراف بالطابع الجنساني للعنف المسلح شكل السياسات والبرامج المنفذة للتصدي له وإذا لم تعالج الجوانب الجنسانية للعنف المسلح، بما في ذلك الأدوار الاجتماعية الذكورية التي غالبا ما يقوم عليها العنف المسلح والإخضاع الهيكلي للنساء والبنات في المجتمع ككل، فقد يغفل عن بعض الأسباب الجذرية الرئيسية للعنف المسلح والآثار المختلفة التي يحدثها في البنات والصبيان والنساء والرجال.

٢٢ - وتتأثر الهويات الجنسانية في كثير من الأحيان تأثرا كبيرا بالتزاع المسلح أو التعرض للعنف. وقد أدى انهيار المعايير الاجتماعية المتصلة بحماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة في بعض الأحيان إلى انتشار ثقافة العنف ضد أكثر الفئات ضعفا.

٢٣ - وعلى الرغم من أن المراهقين الأكبر سنا والشبان قد يكونون أبرز الضحايا المباشرين، فإن النساء والصبيان والبنات في مرحلة ما قبل المراهقة يعانون أيضا بوصفهم ضحايا للعنف المسلح بصورة مباشرة وغير مباشرة على حد سواء. وقد أكد مجلس الأمن في

(١٦) "جعل المجتمعات أكثر قدرة على مقاومة آثار العنف"، فريق النزاع والجريمة والعنف، إدارة التنمية الاجتماعية، البنك الدولي (واشنطن، ٢٠٠٩).

قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) على أن العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما العنف الجنسي، منتشر على نطاق واسع في العديد من مناطق النزاع، وأن مرتكبي هذه الجرائم قلما يقدمون إلى العدالة. وكثيرا ما يكون إيذاء النساء والأطفال عن طريق العنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والعنف في المنزل والاستغلال الجنسي، ناقص التسجيل، ولكنه نتيجة مهمة للعنف المسلح. غالبا ما يرى أثر العنف على صعيد الأسرة، حيث يتعين على الأطفال أو النساء القيام بدور رعاية الضحايا أو أن يصبحوا أربابا للأسر المعيشية بحكم الأمر الواقع. وفي الحالات التي لا تتوافر للنساء والأطفال فرص لكسب الرزق فإنهم يكافحون لتوفير حاجات أسرهم، وغالبا ما يعانون من ازدياد مستويات الفقر، التي قد تنتقل إلى الجيل الذي يليهم.

٢٤ - وغالبا ما يبين وجود العنف المسلح واستمراره فشل في توفير الأمن العام وسيادة القانون واتخاذ تدابير فعالة للمنع. وتشكل المستويات الحادة للعنف المسلح الجماعي مؤشرا على الوضع الهش الذي لا تمارس فيه الدولة احتكار الاستخدام المشروع للقوة في إقليمها، أو تستخدم القوة على نحو مفرط لقمع المعارضة أو وقف الجريمة. وفي بعض الظروف، أفاد المدنيون بأنهم يشعرون بحماية أفضل من قبل الجماعات المسلحة غير الرسمية مما يجدونه من جانب السلطات الحكومية، ولكن عدم توفير الخدمات الحكومية غير المتحيزة، بما في ذلك الحماية الأساسية من انعدام الأمن، ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مشكلة واضحة في أي منطقة.

### العوامل المتصلة باحتمالات وقوع العنف

٢٥ - تشترك معظم حالات العنف المسلح في بعض العوامل المتصلة باحتمال وقوعها. ويجب أن تراعي سياسات وبرامج منع العنف المسلح والحد منه الظروف الخاصة التي يحدث فيها العنف المسلح، ولكن يمكن أيضا أن يجري بعضها على أساس قاعدة الأدلة الشاملة بشأن معالجة هذه العوامل. ويعد فهم العوامل المتصلة بالاحتمالات المحركة للعنف أمرا ضروريا لتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمنع العنف والحد منه. ومن المهم بصفة خاصة توثيق وتحليل العوامل الرئيسية المتصلة باحتمالات وقوع العنف وتلك المتصلة بسهولة التكيف حيث تؤثر هذه العوامل في تحديد شكل بداية العنف المسلح ومدته.

٢٦ - وتشمل عوامل الخطر على صعيد المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الاجتماعي التي يمكن أن تزيد من احتمالات حدوث العنف المسلح وشدته، أوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والاستبعاد المنهجي للأقليات؛ ودوام البطالة والعمالة الناقصة؛ وتصورات الحرمان الاقتصادي أو المظالم الاقتصادية، وشح الموارد والمنافسة؛ وسهولة الحصول على المخدرات والأسلحة النارية، والصدمات الاقتصادية المفاجئة. وقد تزيد من

احتمالات وقوع العنف عوامل من قبيل محدودية فرص التعليم والعمل في المناطق التي تتميز بمعدل مواليد مرتفع، واختراق الجريمة المنظمة والأسواق غير المشروعة للمجتمع؛ وعدم المساواة في العلاقات بين الجنسين<sup>(١٧)</sup>.

٢٧ - ويعد ضعف هياكل الحوكمة أيضا من العوامل المتصلة باحتمالات وقوع العنف، بما في ذلك عدم فعالية نظام العدالة الجنائية، وارتفاع مستويات الإفلات من العقاب، أو فشل الأمن العام، أو الفساد، أو الاستخدام واسع النطاق أو المفرط للقوة من جانب مؤسسات الدولة، أو عدم فعالية إيصال الخدمات، أو الاستثمار المحدود في مجال السياسات والبرامج الاجتماعية، أو غير ذلك من النقائص التي تخل بالحوكمة الفعالة.

٢٨ - وعلى صعيدي الأفراد والعلاقات المتبادلة فيما بين الأشخاص، تشمل عوامل الخطر التأثيرات السلبية للأقران من قبيل وجود العصابات، والتصورات العنيفة للرجولة والقوة، وضعف تماسك الأسرة، وانخفاض التحصيل التعليمي، والشعور بالعجز واليأس، والتعرض للعنف في الماضي. وعوامل الخطر هذه موجودة بدرجات متفاوتة في مناطق مختلفة من العالم، ولكنها يمكن أن تتفاقم في الدول الهشة التي تتميز بضعف آليات تسوية النزاعات فيها، وتدني مستويات الثقة في مؤسسات الدولة، وعدم كفاية توفير الأمن والعدالة والحماية الاجتماعية. وتقوض عوامل الخطر هذه الثقة والمعايير والشبكات التي تساهم عادة في سلامة المجتمع وأمنه.

٢٩ - وعلى النقيض من عوامل الخطر المؤدية إلى العنف المسلح، فإن سهولة تكيف الأفراد والمجتمعات المحلية هي جزء آخر من المعادلة. وسهولة التكيف هي قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على التغلب على الشدائد وعلى التصدي للخطر بطريقة إيجابية تتيح لأنماط إيجابية من التنمية والتفاعل الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أن تزدهر. ولعوامل الصمود، بما في ذلك احترام سيادة القانون، وتماسك الأسرة، والترابط الاجتماعي والارتباط بالمؤسسات الاجتماعية، وارتفاع معدل المشاركة في الجمعيات الأهلية، ومدى توافر الخدمات الاجتماعية، وظيفة حاسمة في تمكين الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من تفادي العنف المسلح أو التغلب عليه.

(١٧) Mayra Buvinic, Andrew Morrison and Michael Shifter, Violence in Latin America and the Caribbean: A Framework for Action إدارة التنمية المستدامة، مصرف التنمية للبلدان، الأمريكية (واشنطن: مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ١٩٩٩)؛ Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٨).

### منع العنف المسلح والحد منه

٣٠ - مثلما لا يوجد سبب واحد للعنف المسلح، لا يوجد حل واحد له. ويجب أن تراعي برامج منع العنف المسلح والحد منه مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة المتصلة بالخطر وسهولة التكيف، وأن تشرك جميع أصحاب المصلحة المهمين. وتعالج الجهود الحالية لاحتواء العنف المسلح والحد منه عموماً من قبل المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة، ووكالات الصحة العامة والتعليم، أو مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني التي تركز على منع النزاعات وبناء السلام والعدالة الانتقالية وتنمية المجتمعات المحلية. ولكن البرامج لا تصمم دائماً على أساس تشخيص دقيق للمشكلة أو أدلة شاملة عما يصلح وما لا يصلح.

### ثالثاً - إجراءات التصدي داخل الأمم المتحدة وخارجها

٣١ - يستهدف عدد من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية جوانب مختلفة من العنف المسلح. ويركز بعضها على التحكم في توافر الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة، بينما يشدد البعض الآخر على مكافحة الإرهاب، ومراقبة المخدرات، وحماية حقوق الإنسان والفئات الضعيفة. وتشمل الصكوك الهامة بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (الذي يُشار إليه فيما يلي بوصفه بروتوكول الأسلحة النارية)؛ وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (الذي يُشار إليه فيما يلي بوصفه برنامج العمل) وقرارات جمعية الصحة العالمية بشأن منع العنف، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، والاتفاقيات الثلاث المعنية بالمخدرات، والاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الاتفاقيات المعنية بحقوق المرأة والطفل وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٢ - وعند مكافحة العنف المسلح، وخاصة الموجه ضد الفئات السكانية الضعيفة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، من الضروري أن تشمل أنشطة حفظ السلام وبناء السلام الحد من العنف المسلح كهدف ذي أولوية، حسبما جرى التشديد عليه على سبيل المثال في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304). وتقتضي حالات حفظ السلام وبناء السلام مجموعة كبيرة من التدخلات المختلفة لفض فح "النزاع" و "العنف" المزدوج على نحو فعال. وتشمل هذه

التدخلات نشر قوات حفظ السلام نشرًا فعالاً، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعزيز بسط سيادة القانون، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وجهود إعادة الإعمار وإعادة البناء طويلة الأجل، بما في ذلك خلق بيئة تمكينية لإيصال الخدمات الحكومية، والأداء الاقتصادي، وتوفير فرص العمالة، والاستثمار في الآليات اللامركزية لحل الخلافات التي يمكن أن تساعد في منع العنف المسلح.

٣٣ - والأهداف الإنمائية للألفية، التي تركز على وضع تحديد إنجازات مستهدفة ومؤشرات واضحة للتقليل من نقص التنمية، تعالج أيضاً عوامل الخطر التي ترتبط عادة ببداية العنف وشدته. ورغم أن الصلة بين العنف المسلح والتنمية لا تظهر بشكل واضح في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذه الأهداف توفر نقاط بداية لكي تنظر فيها الوكالات الإنمائية. والأهداف من قبيل الحد من الفقر وضمان صحة الأمهات وتشجيع التعليم ترتبط جميعها بالمبادرات الفعالة للحد من العنف المسلح ومنعه. ومع ذلك، فرغم أن إعلان الألفية قد شمل فصلاً بشأن "السلام والأمن" الذي يتصل عموماً بمنع العنف المسلح والحد منه وانعدام الأمن، إلا أنه لا يوجد هدف من الأهداف الإنمائية للألفية يتناول بالتحديد النزاع والعنف وانعدام الأمن.

٣٤ - وعلى صعيد البرمجة، تعالج منظومة الأمم المتحدة بشكل متكرر العنف المسلح من ناحية مجالات خبرتها ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، يركز بعض شركاء الأمم المتحدة على مراقبة الأسلحة الصغيرة وتشجيع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بمنع الجريمة وفق معايير وقواعد الأمم المتحدة، بينما يعمل شركاء آخرون مع الأطفال والشباب، بشأن منع العنف والإصابة، أو في إطار التخطيط الحضري<sup>(١٨)</sup>. وما فتئت المراكز الإقليمية الثلاثة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسلام ونزع السلاح تعمل مع الشركاء لترجمة الإجراءات العالمية بشأن السلام والحد من العنف إلى مبادرات إقليمية ودون إقليمية ووطنية. ورغم أن عدداً من هذه التجارب قد زود وكالات الأمم المتحدة بخبرات ودروس هامة، فإنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لتحويل الدروس المستفادة إلى أفضل الممارسات وإلى برامج ملموسة، ولتيسير تطبيقها في بلدان وظروف إضافية.

٣٥ - ومن الأمثلة البارزة للنهج التعاوني بشأن منع العنف المسلح والحد منه في منظومة الأمم المتحدة، برنامج منع العنف المسلح. وأهداف برنامج منع العنف المسلح هي تعزيز

(١٨) تعمل منظمات تشمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل تحقيق فهم أفضل للعوامل المتصلة بالبلديات، والعوامل المحلية والثقافية التي تحدد شكل العنف بغية مساعدة الوكالات على تصميم تدخلات أنسب.

القدرات الوطنية على منع العنف المسلح والحد منه وخفض الطلب على الأسلحة الصغيرة في بلدان معينة، ووضع سياسات واستراتيجيات معززة للتصدي للعنف المسلح على الصعد المحلي والوطني والعالمي، ولتوليد أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بمنع العنف، على أساس عمليات تقييم دقيقة<sup>(١٩)</sup>. ولقد وُلد هذا البرنامج دروسا هامة يُستَرشَد بها في وضع السياسات العامة اللازمة للتصدي للعنف المسلح على الصعيد الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى التملك والقيادة على الصعيد الوطني والمحلي بالنسبة لمبادرات الحد من العنف المسلح؛ واستصواب اتباع النهج المتكاملة، والنهج التي تشارك فيها الحكومة بأسرها التي تشمل مستويات مختلفة من الهيئات الحكومية ومختلف القطاعات والوكالات؛ وأهمية التقييم الدقيق والرصد والبرمجة القائمة على الأدلة؛ وضرورة المشاركة الفعلية للمجتمع المدني والجماعات العاملة في المجتمعات المحلية كأصحاب مصلحة رئيسيين.

٣٦ - ولقد اكتسبت المؤسسات المالية الدولية أيضا خبرة كبيرة في مجال منع العنف المسلح والحد منه، وسلّمت بأهمية تعزيز التنمية عن طريق منع العنف المسلح والحد منه. ولقد أنشأ البنك الدولي وحدة معنية بالتزاع والجريمة والعنف بغية دعم جهود البنك الرامية إلى تعزيز قدرة الدول والمجتمعات على التصدي للعنف المسلح. وتدعم الكثير من هذه التدخلات دعما واضحا عمليات التشخيص والتخطيط، وكذلك القدرة على الحد من العنف الجماعي والعنف فيما بين الأشخاص، وذلك على الصعيد الوطني وصعيد البلديات.

٣٧ - وقد اضطلعت الدول الأعضاء بمجموعة من التدخلات المختلفة للتصدي للعنف المسلح. وحصد الكثير من الحكومات الأنشطة التي تنصدها أنشطة إنفاذ القانون التي تشمل الإجراءات العسكرية وإجراءات الشرطة والتشريعات العقابية. وفي حالات أخرى، نفذت أنشطة لمنع تركيز على الحوافز، إلى جانب العقاب والردع. وتنزع الأنشطة الناجحة إلى الجمع بين الإجراءات التي تُعطى الأولوية لإنفاذ القانون (من قبيل تعزيز أعمال الشرطة) والبرامج الطوعية والقائمة على المنع (من قبيل البرامج التي تهدف إلى مساعدة الشباب على عدم الانضمام إلى العصابات) والتي تتناول المخاطر الهيكلية والمباشرة وتعزز قدرة الناس والمجتمعات المحلية على التصدي للعنف المسلح.

٣٨ - ولقد تلاقت البلدان المانحة أيضا في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للاتفاق على نهج مشترك إزاء منع العنف المسلح والحد منه<sup>(٢٠)</sup>. ويبرز التقرير المعني بالحد من العنف المسلح الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة

(١٩) انظر [www.who.int/violence\\_injury\\_prevention/violence/activities/en](http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/activities/en)

(٢٠) الحد من العنف المسلح: البيئة التمكينية.

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصلات القائمة بين النزاع والجريمة، والتحديات المتزايدة التي يشكلها تزايد عدد الشباب في البلدان النامية، وتداخل التحديات الأمنية الراهنة من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي. وتشير هذه الجهود إلى ظهور مجموعة متزايدة من السياسات والممارسات التي يجري اعتمادها من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع التنمية لتسترشد بها استثماراتها في مجال سياسات وبرامج منع العنف المسلح والحد منه.

٣٩ - وفي تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن لعام ٢٠٠٨ بشأن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258)، رحب بمبادرة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية من أجل "مواجهة كارثة العنف المسلح على نحو فعال، وبالتالي لتعزيز فرص التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي". ويسلم إعلان جنيف، الذي يتمتع الآن بدعم ١٠٨ دول، بأن التحديات التي يمثلها العنف المسلح تشكل عقبة أساسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٢١)</sup>. وإذ يضاها الإعلان العملية المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يلزم الجهات الموقعة بتحقيق تخفيضات قابلة للقياس في العبء العالمي للعنف المسلح بحلول عام ٢٠١٥.

٤٠ - وتنادي عملية إعلان جنيف باتباع نهج متكامل بشأن العنف المسلح والتنمية، وتتجلى فيها شراكة تعاونية مبتكرة بين الدول المانحة والدول النامية، وبين المجتمع المدني والحكومات، وفيما بين الممارسين في مجالي الأمن والتنمية. وعملية إعلان جنيف مصممة حول ثلاثة ركائز هي الدعوة، والنشر، والتنسيق؛ وإمكانية القياس والرصد؛ والبرمجة العملية.

٤١ - وفي ردود عدد من الدول على طلب الحصول على آرائها بشأن العلاقة بين العنف المسلح والتنمية، أبرزت بعضا من نقاط البداية الحاسمة الحاسمة الأهمية بشأن التصدي للعنف المسلح. وأشارت أغلبية الردود إلى العلاقة بين توافر الأسلحة والعنف المسلح، وعدم السيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها، بوصف ذلك عنصرا رئيسيا في إذكاء العنف المسلح. وأشارت دول كثيرة أيضا إلى أنها اتخذت خطوات لتنفيذ برنامج العمل، وبذلك تكون قد سلّمت بأهمية تلك الوثيقة بالنسبة لجهودها فيما يتعلق بمنع العنف المسلح والحد منه. وأبرز عدد من ردود الدول الأعضاء الأخطار التي تشكلها الدول الضعيفة والنزاع المسلح، وأهمية التصدي للمخاطر والأسباب الجذرية للعنف المسلح، ولا سيما الأثر السلبي للعنف المسلح المتصل بالنزاع في فرص التنمية وبناء السلام والإعمار.

(٢١) انظر [www.genevadeclaration.org](http://www.genevadeclaration.org).



٤٢ - ووجهت عدة دول الأنظار بصورة محددة إلى الأثر السلبي للنزاع المسلح على احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتكاليف البشرية والاقتصادية الهائلة المرتبطة بالعنف المسلح - والتي تعزز الحاجة إلى إدراج مسألة العنف المسلح في عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المذكور أدناه.

٤٣ - وتعرض الدول الأعضاء، في ردودها، التدابير والفرص العملية لمنع العنف المسلح والحد منه. وتشدد الدول على استهداف المناطق والمجموعات التي يرتفع بالنسبة لها احتمال وقوع العنف، وكفالة ربط الاستراتيجيات ربطاً وثيقاً بخطط الحكومات الوطنية والمحلية والتحكم في الأدوات المستعملة في العنف وتنظيمها. وأشارت أيضاً إلى أهمية إصلاح قطاع الأمن والعدالة لضمان توفير مؤسسات الدول لخدمات فعالة في مجال الشرطة والأمن.

٤٤ - ويقوم عدد من الدول الأعضاء، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع هيئات إقليمية، بالتصدي بشكل فعال للعنف المسلح على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك في المدن والأرياف. ولقد اعتمدت عدة دول أعضاء النهج الذي يقوم على اشتراك الحكومة بأسرها بشأن التصدي لمخاطر العنف المسلح وتأثيراته، مما يحقق الجمع بين الخبرات في مجال العدالة وخدمات الشرطة والتنمية وحل النزاعات. وفي بعض الحالات، أدرجت الحكومات الأولويات المتعلقة بمنع العنف المسلح والحد منه في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر لكفالة أخذ عوامل الخطر الرئيسية المؤدية إلى العنف المسلح في الحسبان في الاستراتيجيات والخطط والميزانيات ذات الصلة. وينبغي تشجيع توسيع نطاق هذه الجهود.

٤٥ - وتقوم مجموعة كبيرة من مختلف منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي من قطاعات التنمية، والأنشطة الإنسانية، والصحة العامة، وبناء السلام، وحقوق الإنسان باتباع نهج استباقي لمنع العنف والحد منه. وتقوم منظمات المجتمع المدني حالياً باتباع نهج قائمة على التنمية إزاء منع العنف المسلح والحد منه تركز على تعديل عوامل الخطر من خلال تثقيف الشباب، وتوفير فرص العمالة، وتحسين السلامة والتصميم الحضريين، وخفض إمكانية الحصول على المشروبات الكحولية والوسائل الفتاكة، وتحسين نوعية العلاقات في البيئة المتزلية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبيل المياه والصحة والتعليم للفئات الضعيفة التي تتميز بارتفاع احتمالات وقوع العنف فيها<sup>(٢٢)</sup>. ولا يزال الكثير من هذه الجهود في مراحله المبكرة ويتعين

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، 'Advancing the Agenda on Armed Violence'، a civil society organization's submission.

(www.un.org/disarmament/convarms/SALW/Docs/AV-NGOVIEWS/AVD\_NGO\_submission.pdf) ٢٠٠٩

تعزيزها وتنسيقها لكي يتسنى توفير الدعم الفعال للمجتمعات المتضررة في التصدي للعنف المسلح. وعلى الصعيد الوطني، شرعت بعض الحكومات في جهود جديدة بالثناء من أجل العمل جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني بغية تعزيز خدمات الشرطة في المجتمعات المحلية، وللعمل مع الفئات المهمشة في المجتمع، والاستثمار في توفير فرص الدراسة والعمل، من أجل توفير بدائل خارج عالم الإجرام.

## رابعاً - تحسين السياسات والبرامج وعمليات التنسيق

٤٦ - تواجه البرمجة الإنمائية عدداً من التحديات في حالات العنف المسلح أو أثناء التعامل مع تلك الحالات، بسبب طابعها المعقد. وبالنظر إلى أنها مجال اختصاص حديث نسبياً من مجالات الممارسة، فإن البرمجة الفعالة تحتاج إلى تقييم دقيق وقائم على الأدلة لديناميات العنف المسلح: العوامل المتصلة بالخطر والحماية التي تحدد شكل بدايته ومدته ونهايته. ولا يمكن بناء تدخلات فعالة وتحديد تفاصيلها بشكل ملائم إلا من خلال التحليل الواضح للقوى المحركة للعنف وسمات شخصية المجرمين ودوافعهم وأداء البيئة المؤسسية.

٤٧ - وطوال السنوات الماضية، دعا العاملون في مجال التنمية إلى التنبيه للعوامل الأمنية أثناء العمل على السياسات والبرمجة في الحالات الهشة وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وقد يكون التركيز بشكل مماثل على عوامل العنف المسلح مفيداً في دراسة دور منع العنف المسلح فيما بين الأفراد والحد منه لتشجيع التنمية<sup>(٢٣)</sup>. وهذا الأمر من شأنه أن يشجع العاملين في مجال التنمية في مختلف الظروف على تحديد العناصر الفاعلة المتورطة في ارتكاب العنف ومواطن قوة أو ضعف النظم المجتمعية والحكومية التي تيسر العنف أو تمنعه، وتوافر الأسلحة المستخدمة في أعمال العنف ومصادرها، والطابع المحدد للفئات المتضررة من العنف المسلح.

٤٨ - ويمكن مواءمة النهج التي تراعي ظروف النزاع مع الحالات التي لا تشمل النزاع، بما فيها البيئات التي ترتفع فيها معدلات العنف فيما بين الأفراد والعنف الإجرامي. وتحتاج هذه البرمجة إلى تدخلات ومناظير الجهات المحلية الفاعلة والمستفيدة بشكل مستمر. ويمكن للتشخيص والتحليل المبكر أن يساعد أيضاً في ضمان وضع تدابير ملائمة وفعالة لمنع العنف المسلح والحد منه.

٤٩ - وتشمل النهج المتبعة إزاء منع العنف المسلح والحد منه قطاعات متعددة وتعتمد على طائفة من التخصصات المختلفة. وليس من غير العادي أن يجد المرء تدخلات فعالة يمولها مانحون إنمائيون والقطاع الخاص، ويسرها مزيج من إدارات القطاع العام، وتنفذها

(٢٣) الحد من العنف المسلح، الصفحات ٤٩-٥٨.

مؤسسات الصحة العامة وأجهزة الشرطة وهيئات القضاء ومجموعة من الوكالات غير الحكومية وخبراء العلوم الاجتماعية. ويعني الطابع المعقد للعنف المسلح في حالات الحرب واللاحرب، وتأثير العوامل العالمية والوطنية والمحلية، أن الحد من العنف من أجل التنمية يتطلب نهجاً متعدد القطاعات والتخصصات ومستوى رفيعاً من الاتصال والتفاعلية، وتركيزاً على نهج ثبتت فعاليتها إما في منع العنف المسلح أو في الحد من العوامل المتصلة باحتمالات وقوعه.

٥٠ - وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات مشتركة بين القطاعات على الصعيد الوطني وصعيد البلديات، وإشراك جميع المؤسسات ذات الصلة، وعلى التصدي للعنف المسلح كوسيلة لتعزيز فرص التنمية. وما يضافي ذلك أهمية هو مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وكيانات البحث ذات الصلة لكي يتسنى ضمان تحديد الإنجازات المستهدفة لهذه الاستراتيجيات ورصدها وتقييمها على النحو الملائم. والأمثل هو أن تضع الاستراتيجيات معايير واضحة للفعالية وأن تؤمن الموارد المالية الكافية لضمان استمرار التدخلات ومضاعفة المكاسب الإنمائية إلى أقصى حد.

٥١ - وللمجتمع الدولي وظيفة هامة تتمثل في دعم تنمية القدرات الوطنية والمحلية اللازمة لوضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات منع العنف المسلح والحد منه. وقد لا يشمل ذلك دعم الاستراتيجيات الوطنية (الحكومية وغير الحكومية) فحسب، إنما أيضاً المساعدة في إنشاء نظم وطنية ومحلية لجمع البيانات ورصدها، وفي بناء قدرات تقنية وطنية.

٥٢ - وتجد وكالات التنمية والجهات العاملة في مجال التنمية أمامها نوعين على الأقل من خيارات البرمجة. الخيار الأول هو نهج مباشر ويستتبع تدخلات تستهدف تحديداً عوامل الخطر المرتبطة بالعناصر الفاعلة وأدوات العنف المسلح. وهذه التدخلات حديثة نسبياً لدى أوساط التنمية، إلا أنها تتيح فرصاً هامة لتعزيز الأمن الحقيقي والمتوخى. وقد تشمل التدخلات المباشرة النمطية فرض قيود على حمل مختلف أنواع الأسلحة، وخدمات الشرطة الموجهة نحو البحث عن الأسلحة النارية ومصادرها، وما يسمى بمناطق خالية من الأسلحة تنشؤها السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية في مناطق جغرافية محددة، وفرض قيود على توافر الكحول في المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف، وأنشطة حملات "الأسلحة مقابل التنمية".

٥٣ - والنمط الثاني من البرمجة غير مباشر إلى حد أبعد ويتضمن برمجة إنمائية تراعي المخاطر المحددة والعوامل المتصلة بسهولة التكيف ونتائج العنف المسلح، ولا سيما فيما بين الجماعات التي ترتفع فيها احتمالات وقوع العنف. والأهداف الرئيسية للتدخلات غير

المباشرة هي الأهداف الإنمائية التقليدية، من قبيل الحد من الفقر أو تحسين النتائج التعليمية، أو تحسين الحوكمة، إلا أنه يمكن لهذه التدخلات، بجعلها موافقة لمسألة النظر في منع العنف المسلح، أن تستفيد من الفرص المهيأة للحد من احتمالات الخطر وزيادة سهولة التكيف ومثال ذلك أن برامج حوافز إكمال التعليم، وبرامج الإثراء في مرحلة ما قبل المدرسة وتدريب الوالدين الموجهة نحو الفئات الضعيفة، وخطط التجديد الحضري التي تنصب على الأحياء الفقيرة المتضررة من العنف المزمن، أو برامج التثقيف في مجال الصحة العامة التي تشمل وحدات تتعلق بالعنف المنزلي والعنف الجنساني هي جميعها أمثلة للبرمجة غير المباشرة. ومع أن الفروق بين البرمجة المباشرة وغير المباشرة ليست شديدة الوضوح في جميع الأحيان، إلا أنه من الممكن أن تساعد في تمييز مجموعة كبيرة من التدخلات المختلفة الجارية.

٥٤ - وثمة عدد من التدخلات الفعالة المباشرة وغير المباشرة التي بدأ تنفيذها في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وأوروبا الغربية والشرقية، وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ. ومع أن الكثير من هذه التدخلات لم تقيم بعد تقييماً شاملاً، فإنها توفر مداخل هامة للبرمجة المتصلة بمنع العنف المسلح والحد منه. وقد جمع الكثير من الجهود البناء تياراً البرمجة المباشرة وغير المباشرة على النحو الذي تبينه الحالات المذكورة أدناه<sup>(٢٤)</sup>.

### العدالة الجنائية وتنمية قدرات مؤسسات إنفاذ القانون

٥٥ - إن إنشاء نظام فعال للعدالة الجنائية والأمن يقوم على سيادة القانون هو جزء لا يتجزأ من سياسة منع العنف المسلح والحد منه. وتساعد القوانين والخدمات الفعالة والمشروعة في ردع العنف المسلح والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب. وكذلك فإن إنشاء قدرات خاضعة للمساءلة ومراعية للأصول المهنية لإنفاذ القانون والقيام بأعمال الشرطة تغطي جميع أرجاء الدولة وتصل إلى جميع مواطنيها، وتقديم الدعم لإقامة جهاز قضائي مستقل وكفؤ ويسهل الوصول إليه، وتوفير خدمات إصلاحية فعالة ووضع استراتيجيات متعددة القطاعات لمنع الجريمة والعنف هي إجراءات حاسمة الأهمية للحد من العنف المسلح<sup>(٢٥)</sup>. وقد وضعت طائفة من برامج المساعدة المختلفة للعمل على بناء مؤسسات أمنية

(٢٤) منظمة الصحة العالمية، منع العنف والحد من أثره: كيف يمكن لوكالات التنمية تقديم المساعدة (جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨). يحدد التقرير ١٠ استراتيجيات ذات مصداقية علمية لمنع العنف يمكن إدماجها في البرمجة الإنمائية المراعية (الفصل الرابع).

(٢٥) Kirsti Samuels, "Rule of Law Reform in Post-Conflict Countries: Operational Initiatives and Lessons Learnt", Social Development Papers Working Paper No 37 (Washington: World Bank: October 2006).

فعالة وخاضعة للمساءلة، تعمل ضمن نطاق سيادة القانون، كجزء من الجهود الرامية إلى منع العنف المسلح والحد منه. وفي جميع أرجاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، استخدم مزيج من الجهود الوطنية وأعمال الشرطة الموجهة بشكل أكثر تحديدا للمجتمعات المحلية وتدخلات مراقبة الأحياء في المناطق منخفضة الدخل والفقيرة، وأدى ذلك إلى تحقيق مكاسب هامة.

### بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع

٥٦ - الظروف التي تعقب النزاع هي بيئات معقدة ومختلفة مثلها مثل البيئات المتضررة من الحرب، وتسجل بعض الحالات التي تعقب النزاع معدلات عنف مسلح تتجاوز ما سجل منها أثناء النزاع. والعديد من البرامج المخصصة لمرحلة ما بعد النزاع، بما فيها تلك المتعلقة بترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعزيز قطاعي العدالة والأمن، والحوار والمصالحة والعدالة الانتقالية، هي برامج لها هدف هام يتعلق بالحد من العنف المسلح. والدعم المستدام الطويل الأجل للجهود لبناء السلام له أهمية حاسمة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند الجهود الرامية إلى تعزيز الدول الشرعية والمراعية للمسؤولية، وأن يدعم كذلك القدرات المحلية للحوار وبناء السلام، من خلال معالجة المسائل المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وبناء القدرات، وحقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني.

### تنظيم الأسلحة النارية، وسياسات المخدرات والضوابط المتصلة بالكحول

٥٧ - توجد أدلة كثيرة تثبت أن توافر الأسلحة والكحول والمخدرات معاً يمكن أن يزيد بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع العنف المسلح<sup>(٢٦)</sup>. وقد جمع عدد من التدخلات التي أطلقت في جميع أرجاء أمريكا اللاتينية - ولا سيما على الصعيد المحلي - بين القيود المؤقتة المفروضة على بيع الكحول، وتعزيز النظم المتعلقة بالأسلحة النارية في المناطق التي تشهد معدلات وبائية لتفشي العنف المسلح. وينسب لهذه التدخلات إدخال تحسينات كبيرة في السلامة العامة والأمن العام وانخفاض كبير في العنف المسلح.

(٢٦) الكحول والعنف فيما بين الأفراد، إحاطة بشأن السياسات العامة (جنيف منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦).

## التجديد الحضري

٥٨ - غالباً ما ترتبط الجهود الفعالة الرامية إلى منع العنف المسلح ارتباطاً وثيقاً بما يحدث من تغيرات في البيئة الحضرية التي تعزز السلامة العامة<sup>(٢٧)</sup>. وعلى سبيل المثال، في مناطق عديدة تمتد من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وآسيا الشرقية، سعى مخططوا المناطق الحضرية إلى إصلاح شبكات النقل وإعادة بنائها وإصلاح الأماكن الحضرية المتدهورة من أجل زيادة فرص التعايش واستعادة عزلة المجتمعات المحلية وكرامتها. وقدمت وكالات من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مع وكالات تابعة للأمم المتحدة من قبيل البرنامج الإنمائي واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، دعماً فعالاً لمنع الجريمة عبر تصميمات بيئية.

## سلامة المجتمع المحلي وأمنه

٥٩ - تنفذ العديد من المبادرات الواعدة المتعلقة بمنع العنف المسلح والحد منه على صعيد المجتمعات المحلية، حيث يمكن بمزيد من السهولة إثارة مشاعر التملك المحلية وتصميم البرامج وفقاً للاحتياجات والتحديات المحلية. وتركز المبادرات الحالية المقدمة في هذا المجال على العمل مع زعماء المجتمعات المحلية ومسؤولي الحكومات المحلية وممثلين من المنظمات العاملة في المجتمعات المحلية لتحديد احتياجاتها المتعلقة بالأمن والسلامة وتنفيذ إجراءات مناسبة للتصدي - غالباً ما تسجل في الخطط الأمنية المتعلقة بالمجتمعات المحلية بالمجتمع أو المواطنين. ويمكن للدعم المقدم إلى هذه البرامج أن يشمل العمل مع رابطات زعماء البلديات، ونشر الدروس المستفادة من البرامج الناجحة، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية وغيرها من الهياكل المجتمعية على تلبية الاحتياجات الأمنية لسكانها.

## الشباب والنساء المعرضون للخطر

٦٠ - يكون الشباب عرضة بشكل حاسم الأهمية لارتكاب العنف المسلح وللوقوع ضحية له. والتدخلات المبكرة التي تركز على تعزيز العلاقات الإيجابية بين الرضع وأبويهم أو موفري الرعاية لهم، والأمن المدرسي، والمحافظة على البقاء في المدارس والإكثار من القيم المدنية، وإقامة نظم ملائمة لقضاء الأحداث، ودعم الأسر المعيشية وحيدة الوالد هي تدخلات حاسمة الأهمية. ولكي يتسنى تعزيز منع ارتكاب الأطفال للعنف المسلح، ينبغي لأصحاب المصلحة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المثلثة الخاصة للأمين العام المعنية

(٢٧) موئل الأمم المتحدة ٢٠٠٧. التقرير عالمي عن المستوطنات البشرية ٢٠٠٧: تعزيز السلامة الحضرية والأمن الحضري (Publications.Limited, 2007, London: Earthscan).

بالأطفال والتزاع المسلح (A/62/228)؛ ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299). وأدوار النساء بصفتهم ربّات أسر معيشية وموفرات أساسيات للرعاية، وفي جهود المصالحة المجتمعية، يجعل مشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج منع العنف المسلح والحد منه لا يمكن الاستغناء عنها. كما أن الدعم المقدم لضحايا العنف والناجين منه هو أيضاً أمر هام لإعادة بناء المجتمعات والأسر وحياة الأفراد.

### رأس المال الاجتماعي والبشري

٦١ - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرمجة الإنمائية في تعزيز الإمكانات البشرية والمجتمعية. وغالباً ما يندلع العنف المسلح في مناطق تشهد تدنٍ لمعدلات الثقة، وتعاني من تنظيم مجتمعي محدود، وآفاق قصيرة الأجل للاستثمار والإنفاق. وقد عملت الأنشطة المبتكرة من جنوب شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية على تعزيز التعايش، ودعم الثقافة المدنية، وزيادة تسوية التزاع بوسائل غير عنيفة، وتحديد أشكال بديلة للتعبير من خلال الثقافة والرياضة لكي يتسنى إيجاد أساس لمنع العنف المسلح والحد منه.

٦٢ - وينبغي أن يواكب تنفيذ التدخلات الرامية إلى تعزيز منع العنف المسلح والحد منه نظاماً قوياً للرصد والتقييم، جمع بيانات خط الأساس بطريقة سليمة من أجل تتبع التغييرات التي تطرأ على أنماط العنف المسلح بمرور الوقت. ورغم وجود استثناءات، فإن الكثير من التدخلات المتعلقة بالعنف المسلح والحد منه قد نفذت إنما دون تقييم. ومن الضروري أن ينظر بشكل دوري في الاستراتيجيات والتدخلات الوطنية على صعيد البلديات وأن تُعلن المعلومات لكي يتسنى تحديد الممارسات السليمة والبرامج الناجحة وتعزيزها بينما يجري إقناع العناصر الفاعلة بالعدول عن اتباع النهج غير الفعالة. وينبغي للحكومات والوكالات المانحة الشريكة أن تستثمر في إقامة نظم فعالة للرصد والتقييم وأن تخصص لها الميزانيات اللازمة.

### خامساً - ملاحظات وتوصيات

٦٣ - يتطلب التصدي للعنف المسلح بنجاح إجراءات منسقة تعتمد على مختلف مجالات الخبرة. وقد شرع العديد من الحكومات والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة آخذة في العمل جنباً إلى جنب لمعالجة العوامل المتصلة باحتمالات وقوع العنف المسلح وآثاره السلبية على التنمية، إلا أن الاستجابة الدولية ما زالت مجزأة إلى حد ما. وبالجمع بين الجهات المانحة والدول المتضررة والمجتمع المدني، وكذلك بتجميع الكفاءات

الأساسية واستحداث الممارسات الجيدة، تتبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعا مناسباً للمساعدة على حفز مبادرات أكثر ترابطاً وشمولية وتنسيقاً وتكاملاً، والتشجيع على وضع سياسات وبرامج محددة الأهداف لمنع العنف المسلح والحد منه على الصُّعد الدولي والوطني والمحلي.

٦٤ - وكى تكون إجراءات التصدي التي تنص عليها السياسات ناجحة، ينبغي أن تتضمن التملك المحلي بكيفية مجدية ومشروعة، وإقامة شراكات كاملة بين الحكومات والمجتمع المدني. ويجب أيضاً دمجها في النهج الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٥ - وكى تكون منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني، فعالة في أداء دورها بوصفها جهة لتنظيم الاجتماعات والتحفيز، من الضروري أن تزيد الدعم المقدم إلى الدول المتضررة في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع العنف المسلح والتصدي له. واقترح التوصيات التالية:

(أ) تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات العالمية القائمة - هناك طائفة من الاتفاقات القائمة المختلفة التي يمكنها الإسهام في منع العنف المسلح والحد منه. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تدعم الحكومات الوطنية في التمسك بالمعايير والتدابير العالمية والإقليمية القائمة وتنفيذها وتعزيزها، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة وغيرها من الصكوك التي تسهم في الحد من جميع أشكال العنف المسلح ومنعه. وتشمل هذه الأخيرة بروتوكول الأسلحة النارية؛ وبرنامج العمل؛ والاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب؛ والاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وينبغي أيضاً بذل جهود متضافرة لكفالة إدراج وتنفيذ المعايير والمقاييس الدولية على الصعيد الوطني والمحلي عن طريق اعتماد تشريعات وطنية وغيرها من التدابير المحلية.

(ب) تحسين فعالية سياسات وبرامج منع العنف المسلح والحد منه عن طريق الاستثمار في إيجاد الأدلة وتحليلها واستخدامها - وسيتطلب اتباع نهج فعالة لمنع العنف المسلح والحد منه قيام الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية باستثمارات في قدرات عالية الجودة لجمع البيانات وتحليلها. وتتسم المعلومات الشاملة والموثوق بها والمقدمة في حينها بأهمية حيوية للقيام على نحو مستنير بصنع السياسات ووضع البرامج، والرصد والتقييم، والتنبؤ بالاتجاهات والاحتياجات المقبلة. وسينطوي هذا على جمع البيانات وتحليلها بشكل



مستمر وموحد، ونقل المعارف والدروس المستفادة والنهج المبتكرة بانتظام لإدخال الأدلة والتحليلات إلى عملية البرمجة. ومن المرجح الحصول على أشمل صورة للعنف في حالات النزاع وفي الحالات التي لا تشتمل على النزاع والعنف المسلح فيما بين الأشخاص من مزيج من البيانات المستمدة من نظامي الصحة العامة والعدالة الجنائية، بالاقتران مع دراسات استقصائية قائمة على السكان، والرصد الذي يقوم به المجتمع المدني، فضلا عن البحوث التاريخية والثقافية الغنية. وسيوسع رصد وتقييم برامج منع العنف المسلح على نحو روتيني نطاق خيارات منع العنف المسلح القائمة على الأدلة المتاحة للسلطات الوطنية والسلطات المحلية والمجتمع المدني.

(ج) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على منع العنف المسلح والحد منه - وتتحمل الدول المسؤولية الأولية عن منع العنف المسلح والحد منه. ويمكن للوكالات المتعددة الأطراف والثنائية أن تدعم حكومات البلدان المتضررة بتعزيز القدرات الوطنية والمحلية على التصدي للعنف المسلح، بما في ذلك القدرة على جمع بيانات موثوق بها عن نطاق وحجم العنف المسلح وضحاياه، وعن مختلف عوامل الخطر والعوامل المتصلة بسهولة التكيف. ويمكن أن يشمل هذا وضع استراتيجيات وطنية لمنع العنف المسلح والحد منه، والاستثمار في نظم المراقبة الوطنية والمحلية، وإنشاء نظم فعالة للعدالة الجنائية قائمة على سيادة القانون، بما يشمل تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب وأعمال الشرطة، ودعم البرامج التي تستهدف عوامل خطر معينة وفئات معينة معرضة للخطر. ويمكن أيضا للوكالات الدولية والحكومات الوطنية أن تكفل دمج الممارسات المتعلقة بمنع العنف المسلح والحد منه في الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقا، مثل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها من الخطط الوطنية والمحلية. وينبغي تعزيز ودعم العناصر الفاعلة المحلية، ولا سيما الحكومات وسلطات المجتمعات المحلية (بما في ذلك الحكومات المحلية واللجان المجتمعية المعنية بالسلام والأمن) ومؤسسات البحوث ووسائل الإعلام بهدف رسم استراتيجيات وتدخلات محلية وتنفيذها وقياس فعاليتها. ويمكن إشراك عدة جهات معنية تابعة للأمم المتحدة في هذه الأنشطة، بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح الثلاث.

(د) تحديد أهداف وإنجازات مستهدفة ومؤشرات قابلة للقياس خاصة بمنع العنف المسلح والحد منه - وتبين مجموعة متزايدة من الأدلة الكيفية التي يعوق بها العنف المسلح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة أعم، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية. إلا أنه نادرا ما تدمج جهود الحد من العنف المسلح في استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، التي تبدأ في

عام ٢٠١٠، فرصة للنظر في الحد من العنف المسلح بوصفه شرطا مهما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما عن طريق وضع وتعزيز مجموعة من الأهداف والغايات والإنجازات المستهدفة والمؤشرات الرامية إلى تحقيق انخفاض قابل للقياس في العنف المسلح وأوجه تحسن ملموسة في الأمن البشري. وسيتيح تحديد أهداف قابلة للقياس بشأن العنف المسلح في أفق عام ٢٠١٥ فرصة لدمج المواضيع المتصلة بالأمن في سياق المتابعة الممكنة للأهداف الإنمائية للألفية (انظر S/2008/258).

(هـ) كفالة ترابط وتنسيق جهود منع العنف المسلح والحد منه - ويمكن للجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية أن تزيد العمل على اعتماد نهج منسجمة لمنع العنف والحد منه<sup>(٢٨)</sup>. وتوجد بالفعل آليات تنسيق معينة في الأمم المتحدة عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ونظام المنسقين المقيمين. ويمكن مواصلة التنسيق بدرجة أكبر بتقديم التدريب والدعم فيما يتعلق بمنع العنف المسلح والحد منه لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين لتمكينهم من رصد العوامل المتصلة باحتمال وقوع العنف المسلح ولكفالة تنسيق الجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم القدرات الوطنية. كما يمكن تعزيز الترابط عن طريق البرامج المشتركة للأمم المتحدة من قبيل مشروع منع العنف المسلح؛ ولآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، اللذين يشملان تقييمات مشتركة لتوجيه وضع برامج منسقة للدعم، وعن طريق تعزيز القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن "بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع" (A/63/881-E/2009/304).

(و) زيادة الموارد اللازمة لمنع العنف المسلح والحد منه - تتطلب زيادة جهود منع العنف المسلح والحد منه زيادة مستويات الدعم التقني والمالي على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الوطني والمحلي. وليست الأمم المتحدة مؤهلة لكفالة اتباع نهج منسقة ومتعددة القطاعات، فحسب بل لديها أيضا خبرة يمكن الاستفادة منها في حفز تقديم الدعم للبرامج والمشاريع المبتكرة والفعالة في مجال منع العنف المسلح والحد منه. كما يمكن أن ينطوي تحسين الدعم على تحديد وتعميم أفضل الممارسات والنهج المبتكرة لمنع العنف المسلح والحد منه، داخل أوساط العاملين في التنمية وخارجها.

(٢٨) يجري التنسيق بالفعل بين الجهات المانحة بشأن منع العنف المسلح ضمن إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي بعض الحالات داخل البلدان (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويمكن تكرار الإطار الأخير في مزيد من البلدان المتضررة بالعنف المسلح كي تتمكن الأمم المتحدة والجهات المانحة من توفير دعم منسق بدرجة أكبر إلى الحكومات والمجتمع المدني.

(ز) بناء الشراكات بين القطاعات وبين الوكالات ومع المجتمع المدني - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تيسر إقامة شراكات دولية وإقليمية بشأن منع العنف المسلح. وينبغي أن يشمل هذا شراكات بين الجهات المانحة والحكومات المتضررة والمجتمع المدني، وكذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي. وداخل البلدان، يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تساعد في إنشاء شراكات قوية ومستدامة بين الحكومات والمجتمع المدني، وهي أساسية لتحقيق برامج منع العنف والحد منه.

(ح) التشجيع على اتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية - ومن المهم زيادة الوعي بالأثر السلبي للعنف المسلح على التنمية. ويمكن تحقيق هذا جزئياً عن طريق إدراج مسألة العنف المسلح في الاجتماعات المتعلقة ببرنامج العمل التي كلفت بالنظر في جميع جوانب هذه المسألة، بما في ذلك الطلب على الأسلحة الصغيرة الذي ينبع في المقام الأول من ارتفاع مستويات العنف المسلح. كما تدعو الحاجة إلى استكشاف الأثر السلبي للعنف المسلح في التنمية بمزيد من العمق، وفحص مدى كفاية الصكوك والجهود الدولية الرامية إلى تعزيز منع العنف والحد منه، واقتراح سبل ووسائل للتشجيع على اتباع نهج كلي في التصدي للعنف المسلح في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والحالات التي لا تشتمل على العنف المسلح فيما بين الأشخاص، والمضي قدماً نحو تحقيق فهم مشترك للعنف المسلح، وبحث اتخاذ إجراءات عملية لتحقيق منع العنف المسلح والحد منه، بوصف ذلك وسيلة لتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ولذلك، هناك ما يبرر إجراء مناقشة متعمقة أخرى بشأن هذه المسألة؛ وقد تود الدول الأعضاء تحديد السبل والوسائل المناسبة للقيام بذلك.

(ط) التعهد بالتزام مستدام - ومن المهم أن تعترف جميع الجهات الفاعلة المشاركة في مبادرات منع العنف المسلح والحد منه بالتحديات التي يواجهها جميع أصحاب المصلحة. وسيتطلب نجاح الجهود التزامات طويلة الأجل ومستدامة باستراتيجيات منع العنف والحد منه كجزء من التقدم العام المحرز نحو تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة.